يونيسف
لكل طفل

السودان

أزمة العنف الجنسي ضد الأطفال

المحتويات

الأثر المدمر للعنف الجنسي في السودان 1
حجم المشكلة وأبعادها..... 2
فتيات يُجبرن على أن يصبحن أمهات 4
بعيدات عن خط النار لكن معرضات للخطر 5
الوصم 6
الدعم 7
دعوة للعمل 8

⚠ تحذير: تحتوي هذه الوثيقة على معلومات ووصف لحالات عنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي.

* إشارة * تدل على تغيير الأسماء. تقوم اليونيسف دائماً بتغيير أسماء الأطفال الناجين كجزء من تدابير الحماية الخاصة بها. كما تحدثت بعض الناجيات البالغات والعاملات في الخطوط الأمامية بشرط عدم الكشف عن هويتهن، خوفاً من الوصم أو الانتقام.

الأثر المدمر للعنف الجنسي في السودان

السودان غارق في نزاع ضارٍ. دُفع 11 مليون شخص للنزوح من منازلهم، وقُتل عشرات الآلاف وفق التقارير. وقد وُجهت اتهامات لجميع أطراف النزاع بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال.

أدى النزاع إلى أزمة إنسانية – من مجاعة وأمراض ونزوح – استحوذت على عناوين الأخبار. ولكن هناك أزمة حماية خطيرة، غالباً ما يتم التغاضي عنها، وهي الانتشار الواسع للعنف الجنسي ضد الأطفال.

في الصفحات التالية، تشارك اليونيسف أصوات العديد من النساء والفتيات الشجاعات في محاولة لزيادة الوعي والحماية والمساعدة للأطفال في السودان.

لا ينبغي لأي شخص، لا ينبغي لأي طفل، أن يتحمل هذه الفظائع. يجب أن يتوقف هذا على الفور.

> نحتاج إلى الاعتراف بالمشكلة في السودان. نعم، إنها الحرب. نعم، إنه النزاع. نعم، إنه النزوح، ولكن الأهم من ذلك أنها أزمة حماية، وفي جوهرها أزمة عنف قائم على النوع الاجتماعي. علينا الاعتراف بذلك.
>
> المديرة التنفيذية لمنظمة نسائية سودانية تقدم خدمات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

حجم المشكلة وأبعادها

خلال هذا النزاع، وفي أقل من عامين، ارتفع عدد الأشخاص المعرضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بأكثر من ثلاثة أضعاف، ليصل إلى 12.1 مليون شخص، أي ما يعادل 25 في المئة من السكان[1]. وفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ارتفع عدد الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين يسعون للحصول على الخدمات بنسبة 288 في المئة في العام المنتهي في كانون أول/ديسمبر 2024 [2].

لا توجد إحصاءات شاملة عن العنف الجنسي في السودان، ولكن وفقاً "لتقرير لجنة تقصي الحقائق المستقلة بشأن السودان" [3] الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، فإن العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة الاغتصاب، منتشر في مناطق النزاع النشطة. استهدف الجناة النساء والفتيات بشكل أساسي، ولكن الرجال والفتيان لم يسلموا.

ويرسم تحليل أجرته اليونيسف للبيانات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي التي شاركها مقدمو الخدمات صورة مؤلمة. سجّل مقدمو الخدمات ما مجموعه 221 حالة اغتصاب ضد الأطفال منذ بداية عام 2024. كان أصغر الناجين الذين تم الإبلاغ عنهم أربعة أطفال يبلغون من العمر عاماً واحداً.

في حين أن حجم عينة البيانات ليس واسع النطاق، إلا أنه يوفر لمحة مفيدة عن المخاطر الكبيرة التي تواجه النساء والأطفال. كما يوضح الحاجة الماسة إلى استثمار إضافي في خدمات الاستجابة التي تركز على الناجين ونظم آمنة وأخلاقية لحماية بيانات الناجين.[4]

1 .الأمم المتحدة في السودان، كانون أول/ديسمبر 2024. خطة السودان للاحتياجات الإنسانية والاستجابة
https://www.unocha.org/publications/report/sudan/sudan-humanitarian-needs-and-response-plan-2025-executive-summary-issued-december-2024

2 .هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كانون الأول/ديسمبر 2024. بيان صحفي
https://www.unwomen.org/en/news-stories/press-release/2024/12/alarming-288-per-cent-rise-in-demand-for-gender-based-violence-services-in-the-last-12-months-in-sudan

3 نتائج التحقيقات التي أجرتها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والجرائم ذات الصلة التي ارتكبت في السودان في سياق النزاع الذي اندلع في منتصف نيسان/أبريل 2023؛
https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session57/A-HRC-57-CRP-6-en.pdf

4 تلتزم اليونيسف بالإدارة الآمنة والأخلاقية والمحترمة لبيانات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، على النحو المبين في 'المعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي' (الصفحة 106)
19-200 Minimun Standards Report ENGLISH-Nov 1.FINAL_.pdf

سجلت البيانات 221 حالة اغتصاب ضد الأطفال منذ بداية عام 2024. وهناك 77 حالة أخرى مسجلة لاعتداء جنسي على الأطفال، لا سيما حالات الشروع في الاغتصاب.

من بين الناجين من اغتصاب الأطفال البالغ عددهم 221 طفلا، هناك 147، أو 66 في المئة من الفتيات.

من المهم أيضاً ملاحظة أن 33 في المئة من الناجين هم من الأولاد. وهذا يتطلب اهتماماً خاصاً لأنهم قد يواجهون وصمة عار وتحديات فريدة في الإبلاغ وطلب المساعدة والحصول على الخدمات. من الصادم أن 16 من الناجيات من اغتصاب الأطفال كانت أعمارهم أقل من 5 سنوات، بما في ذلك أربعة أطفال يبلغون من العمر العام الواحد.

وقعت حالات الاغتصاب البالغ عددها 221 لأطفال في تسع ولايات في السودان من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب.

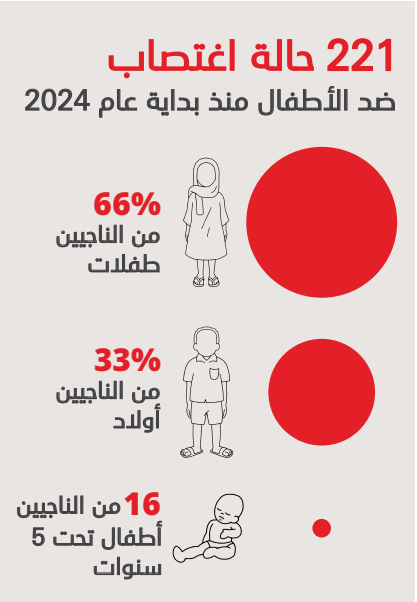

في عام 2024، كان عدد الانتهاكات الجسيمة الموثقة ضد الأطفال في السودان أعلى بنسبة 16 في المئة مما كان عليه في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 473 في المائة عن عام 2022[5] بالفعل. وهذه الأرقام، التي تحققت منها الأمم المتحدة بشق الأنفس، لا تقدم سوى صورة جزئية عن الحجم الحقيقي للعنف الذي يمارس ضد الأطفال. ومن بينها العنف الجنسي أحد أقل الانتهاكات الجسيمة المبلغ عنها ضد الأطفال، غالباً لأن الناجين وأسرهم غير راغبين أو غير قادرين على المبادرة بذلك بسبب التحديات في الوصول إلى الخدمات والعاملين في الخطوط الأمامية، والخوف من وصمة العار التي قد يواجهونها، والخوف من الرفض من أسرهم أو مجتمعهم، والخوف من انتقام الجماعات المسلحة أو الخوف من الخروقات للسرية.

خلال كانون أول/ديسمبر 2024 وكانون ثاني/يناير 2025، وثقت اليونيسف عشرات الروايات المباشرة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الحالات التي تشمل الناجيات من العنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك:

- خلال اجتياحات المدن، وخاصة أثناء الغارات على المنازل
- أثناء الفرار من الخطر
- أثناء احتجازهم ضد إرادتهم، في كثير من الأحيان في المنازل
- أثناء الاعتقال
- أثناء الاتجار بهم عبر البلد أو خارجه لغرض الاستغلال الجنسي
- مقابل الغذاء أو غيره من الإمدادات الأساسية
- أثناء أنشطة الحياة اليومية، مثل جلب المياه أو الذهاب إلى السوق

5 الأطفال والنزاع المسلح في السودان- تقرير الأمين العام، حزيران 2024، https://docs.un.org/ar/S/2024/443

”

“ بعد التاسعة ليلاً، فتح أحدهم الباب يحمل سوطاً. اختار إحدى الفتيات وأخذها إلى غرفة أخرى. كنت أسمع الفتاة الصغيرة تبكي وتصرخ. كانوا يغتصبونها. في كل مرة يغتصبونها، تعود هذه الفتاة مغطاة بالدماء. لا تزال مجرد طفلة صغيرة. يطلقون سراح هؤلاء الفتيات فقط عند الفجر، ويعُدن فاقدات للوعي تقريباً. كانت كل واحدة منهن تبكي وتتحدث بشكل غير مترابط. خلال الأيام التسعة عشر التي قضيتها هناك، وصلت إلى مرحلة أردت فيها إنهاء حياتي.“ - أمنية *، ناجية بالغة احتجزها رجال مسلحون في غرفة مع نساء وفتيات أخريات .

وتشمل الشهادات ما يلي:

- الاغتصاب، بما في ذلك الجماعي والاغتصاب الزوجي
- الاعتداء الجنسي، بما في ذلك محاولة الاغتصاب والعنف أو محاولة الاعتداء الجنسي
- الاعتداء الجسدي والقتل، لا سيما بالاقتران مع العنف الجنسي، بما في ذلك العنف ضد الأزواج والأطفال وأفراد أسر الناجين
- زواج الأطفال
- الإساءة النفسية أو المعنوية، بما في ذلك التهديد بالعنف والمضايقة والتخويف، لا سيما عند نقاط التفتيش وبالاقتران بالنهب.

توضح الروايات أيضاً تفاصيل العنف الجنسي الذي أدى إلى ما يلي:

- صدمة نفسية كبيرة
- وصمة العار الاجتماعية والعزلة ورفض الأسرة
- الحمل
- الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد
- إصابات جسدية خطيرة، بما في ذلك الجروح والكسور والخراجات ومضاعفات أخرى.

هذه ليست حالات نادرة أو انتهاكات معزولة في أجزاء معينة من السودان. كما هو الحال في العديد من حالات النزاع، غالباً ما تم استخدام العنف الجنسي في السودان كسلاح حرب خلال فترات النزاع، وفقاً للأمم المتحدة[6] ، التي وجدت أنه عاد إلى الظهور مرة أخرى في هذا النزاع، مع وقوع فظائع في المدن والبلدات في جميع أنحاء البلاد.

تتخذ الهجمات المبلغ عنها لليونيسف ومقدمي الخدمات المحليين أشكالا عديدة، بما في ذلك اقتحام رجال مسلحين للمنازل والمطالبة تحت تهديد السلاح بأن تسلم الأسر فتياتها، وكثيرا ما تهاجم أفراد الأسرة بعنف أو تغتصب الفتيات أمام المقربين منهن. وبحسب التقارير فإن مسلحين يهددون وينتهكون الأطفال وهم في طريقهم إلى خارج المدن، بما في ذلك أثناء فرارهم أو عبورهم نقاط التفتيش. أبلغت الفتيات عن تعرضهن للاغتصاب بشكل متكرر، غالباً من قبل العديد من الرجال المسلحين واحدًا تلو الآخر، خاصة بعد اختطافهن واحتجازهن في المنازل. تحدثت الفتيات، وخاصة اللواتي حملن بسبب الاغتصاب، عن رفضهن من قبل أسرهن وعدم قدرتهن على العودة إلى مجتمعاتهن بعد الاغتصاب بسبب وصمة العار الاجتماعية ورفض المجتمع.

6 نتائج التحقيقات التي أجرتها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والجرائم ذات الصلة، التي ارتكبت في السودان في سياق النزاع الذي اندلع في منتصف نيسان/أبريل 2023. تشرينأول/أكتوبر 2024. https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session57/A-HRC-57-CRP-6-en.pdf

يمكن أن يكون للعنف الجنسي عواقب مدى الحياة على الناجيات وأسرهن ويترك العديد من الخيارات المستحيلة في أعقاب العنف، بما في ذلك ما إذا يخبرون أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي، إبلاغ السلطات بذلك، أو مواصلة الحمل، أو النظر في إيجاد أسرة بديلة للطفل، أو البحث عن الخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك الخدمات الصحية أو الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

> **" التجربة الأكثر رعبا هي التعرض للاغتصاب... لم يبق سوى الدموع. لم يتبق شيء آخر. أتذكر هذا الحادث وكأنه حدث بالأمس." - فايزة *، ناجية بالغة كانت محتجزة في منزل مع نساء وفتيات أخريات .**

إن الواقع الوحشي للعنف الجنسي - والخوف من الوقوع ضحية له - يدفع العديد من النساء والفتيات إلى مغادرة منازلهن وعائلاتهن والفرار إلى مدن أخرى. غالباً ما ينتهي بهن الأمر في مواقع النزوح غير الرسمية أو المجتمعات ذات الموارد الشحيحة. إن خطر العنف الجنسي في هذه البيئات مرتفع أيضاً .

وفقا للبيانات العالمية لليونيسف ، فإن انتشار الاغتصاب والاعتداء الجنسي في مرحلة الطفولة في الحالات الهشة، بما في ذلك المناطق المتأثرة بالنزاعات، يزيد بنحو ضعف المتوسط العالمي. ما لم يتوقف القتال، سيضطر المزيد والمزيد من الأطفال - وخاصة الفتيات - إلى تحمل انتهاكات مروعة لحقوقهم أو الفرار إلى أماكن لا يزالون فيها غير آمنين وبدون وصول آمن إلى الخدمات التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة.

فتيات يُجبرن على أن يصبحن أمهات

تقول مريم *، وهي أم لفتاتين في عمر المراهقة، إن أسوأ كوابيسها تحققت عندما اندلع النزاع في مدينتهما. تغيرت حياتهم إلى الأبد في لحظة.

" لقد اختطفوا الفتيات وأبقوهن في الأسر بعيدًا عني. حاولت بكل قوتي أن أجد بناتي وأنا أبكي حتى أصبت بمرض شديد بسبب الحزن. لكن، على الرغم من كل ذلك، لم أتمكن من العثور على بناتي.

"بعد أشهر، أخبرني أحد جيراني أن بناتي بخير، لكن الرجال المسلحين كانوا يغتصبونهما. ليس شخص واحد، ولا شخصان، والفتيات يعانين بشدة. ابنتي الصغيرة حاولت الانتحار بقطع معصميها... ضربوا ابنتي الكبرى بشدة لدرجة أنها تقيأت الدم. لم يطعموهما، وكانوا يجبرونهما على العمل 24 ساعة في اليوم، والتنظيف، والكي، وأكثر من ذلك."

بعد هروبهما من المسلحين، هربت مريم وبنتيها إلى مدينة جديدة. كانت الابنة الكبرى، يارا *، تعاني من جروح داخلية وتطلبت دخول المستشفى حيث اكتشفت الأسرة أن يارا وشقيقتها حامل.

قالت يارا عن طفلتها بعد أيام فقط من الولادة: «ما حدث ليس خطأها، لذلك ليس لدي سبب للشعور بالغضب أو الاستياء تجاهها». "لم أخطط لمستقبل طفلتي، أو كيف سأعلمها، أو ما إذا كانت ستتمكن من الذهاب إلى المدرسة... حتى الآن، لا أعرف ماذا أفعل. آمل ألا تتحمل أي فتاة في السودان ما مررت به. "

خارج نطاق النيران
لكن عرضة للأذى

لا يُرتكب العنف في النزاعات من قبل الجماعات المسلحة فقط. تفيد شهادات مباشرة، لا سيما من العاملين في الخطوط الأمامية، بزيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النازحين داخليًا من قِبَل أفراد من المجتمع. تحدث هذه الانتهاكات في الملاجئ، وأماكن تجمع النازحين غير المنظمة، وداخل المجتمعات المضيفة.

تواجه النساء والفتيات النازحات مخاطر متزايدة من العنف الجنسي بسبب الاكتظاظ في مواقع النزوح، والعيش مع غرباء، أو الاضطرار إلى القيام برحلات طويلة – وغالباً في الظلام – للوصول إلى الخدمات الأساسية مثل نقاط المياه أو المراحيض. العديد من النساء والفتيات المراهقات اللاتي يعشن في هذه الظروف القاسية أُجبرن على الفرار بمفردهن، مما جعلهن أكثر ضعفاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لأنهن لا يستطعن الاستفادة من "الحماية" أو الدعم الاقتصادي الذي يُتوقع تقليدياً أن يقدمه الرجال في السودان، مما يزيد من خطر تعرضهن للاستغلال أو العنف.

كما تم الإبلاغ عن وقوع الاستغلال والاعتداء الجنسي من قبل أشخاص في مواقع السلطة داخل أماكن النزوح، مثل مطالبة النساء بتقديم الجنس مقابل الإمدادات أو المأوى. وتكون النساء الأكبر سنًا، والفتيات المراهقات، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة أكثر عرضة للخطر في هذه الظروف.

هذا الواقع يعني أن العديد من العائلات تهرب من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع فقط لتواجه تهديداً جديداً بالعنف في مجتمعها الجديد، الذي من المفترض أن يكون "آمنًا".

"وجدها وحدها في المنزل، وقال لها: تعالي معي، ساخذكِ إلى والدتكِ. أخذ شقيقها الصغير أيضاً - عمرها خمس سنوات، وشقيقها عامان ونصف. أخذهم إلى مزرعة في منطقة نائية، وهناك حاول اغتصاب ابنتي مستخدماً سلاحاً نارياً." - قالت عدن*، بعد نزوحها، تعرضت ابنتها منى* لاعتداء جنسي من قبل أحد الجيران في مجتمعهم الجديد.

الوصم

كما هو الحال في العديد من السياقات، يحمل الناجون، وليس الجناة، اللوم الثقافي للعنف الجنسي في مجتمع السودان الذكوري. يمكن أن يؤدي ذلك إلى وصمة عار وخزي ونبذ هائل من المجتمع للناجين من الذكور والإناث، ولأسرهم.

تحدثت الناجيات عن تبرّؤ أزواجهن أو آبائهن منهن، وتحدثت النساء غير المتزوجات واليافعات عن الخوف من عدم القدرة على الزواج أو العودة إلى منازل أسرهن بسبب وصمة العار الاجتماعية. تحدثت ناجيات أخريات عن عدم إخبار أسرهن بما حدث لهن وترك مجتمعاتهن لإخفاء حالات الحمل. تحدثت عدة فتيات عن تمنيهن لو قُتلن بدلاً من تعرضهن للاغتصاب بسبب عبء العار الثقيل الذي يحملنه وتحدث البعض عن محاولة الانتحار.

> **لا أريد شيئاً سوى العودة إلى عائلتي. - زينة*، 17 عاماً، اختُطفت من شرق السودان ونُقلت إلى الغرب، حيث تعرضت للاغتصاب من قبل رجال مسلحين. ما زالت أختها مفقودة.**

يمكن لهذه الوصمة المنتشرة أن تثني الناجين عن الإبلاغ عن الجريمة أو البحث عن خدمات منقذة للحياة. ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى عدم تلبية الاحتياجات العاجلة فضلا عن عدم تمثيل أعداد الحالات تمثيلا كاملا للمشكلة.

يشير عمال الخطوط الأمامية أيضاً إلى أن بعض الناجيات تخشين التداعيات السلبية للإبلاغ عن حالات الاغتصاب لمقدمي الخدمات خوفاً من الخروقات للسرية أو اتهامهن بأنهن «زوجات» أو «متعاونات» مع جماعة مسلحة وأن يحتجزن.

تواجه النساء والفتيات اللائي يحملن بسبب الاغتصاب تحديات فريدة. ويمكن أن يكون للعزلة الاجتماعية التي يعانون منها عواقب طويلة الأجل على رفاههن وعلى أطفالهن، بما في ذلك التأثير على فرص عملهن، أو قبولهن من جانب الأسرة والمجتمع المحلي، أو حصول الطفل على الخدمات.

في بعض الحالات، تؤدي هذه التحديات إلى وضع الأطفال في رعاية أسرية حاضنة أو أسر «الكفالة»، أو إعطائهم للتبني، أو التخلي عنهم. أبلغ أحد المراكز التي توفر الرعاية المؤقتة للرضع حتى يتم ترتيب أسر حاضنة عن 77 طفلاً في رعايتهم في عام 2024، ارتفاعاً من 64 طفلاً في عام 2023 و29 في عام 2022. قالوا إن هذا كان إلى حد كبير نتيجة ولادة الأطفال من الاغتصاب.

“ أجبروني على ركوب سيارة كبيرة. أخذوني إلى مكان بجوار سكة حديد، واغتصبني ثلاثة أشخاص. لم أستطع مواجهة عائلتي بشأن ما حدث لي. جلست في الشارع حتى استجمعت نفسي، ثم دخلت. الآن أنا حامل في الشهر التاسع. كنت على وشك الانتحار، هذا ما حدث لي.

“ جميع الإجراءات جاهزة؛ سيؤخذ الطفل فور ولادته ويسلّم [إلى أسرة أخرى]. لا أريدهم أن يأخذوا الطفل مني، لكن سيكون من الصعب الاحتفاظ به معي... والدي لا يعرف أنني حامل”. - تمارا *، 16 عاماً

الدعم

حتى بعد تحمل أهوال العنف الجنسي، لا تنتهي التحديات للعديد من الناجيات في السودان. لا يزال الإبلاغ عن الانتهاكات والحصول على الدعم للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي أمراً صعباً بسبب إمكانية الوصول إلى الخدمات وتوافرها وقدراتها، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للخدمات من النزاع، والوصمة الاجتماعية، والخوف من الخروقات للسرية، والخوف من الانتقام، ونقص الكهرباء والاتصال، فضلاً عن عدم كفاية وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء السودان.

نتيجة لذلك، في أعقاب مثل هذا الألم والوحشية، تُترك العديد من الناجين مع القليل من الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي أو بدون دعم.

مما يزيد من تفاقم المشكلة محدودية الموارد المتاحة، ولا سيما التمويل، لتوسيع نطاق تغطية الخدمات لتشمل المناطق التي يصعب الوصول إليها وتدريب العاملين في الخطوط الأمامية على تقديم خدمات جيدة. تسعى جهة الاختصاص المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان للحصول على 89 مليون دولار أمريكي في خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لعام 2025 لدعم التدخلات لـ 3.2 مليون شخص متوقع بينما تسعى جهة الاختصاص المتعلقة بحماية الطفل للحصول على ميزانية بقيمة 91 مليون دولار أمريكي لدعم 3.1 مليون طفل، بما في ذلك الأطفال المعرضون لخطر العنف بأشكال مختلفة، بما في ذلك أعنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا تزال جهتا الاختصاص كلتاهما تعانيان من نقص حاد في التمويل .

على الرغم من الظروف الصعبة بشكل لا يصدق والموارد الشحيحة، تظهر النساء السودانيات تضامناً هائلاً ومرونة وابتكاراً لحماية، وإعالة أنفسهن وأسرهن ومجتمعاتهن. بذلت المنظمات السودانية التي تقودها النساء جهداً بطولياً في دعم الناجيات بالإمدادات والخدمات وحققت إصلاحات مهمة منذ بداية النزاع لمساعدة الناجيات على الوصول بأمان إلى الخدمات.

تعمل اليونيسف في السودان للحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومعالجة الدوافع الأساسية والأعراف الاجتماعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم الناجين - وخاصة الأطفال - للوصول إلى الخدمات الطبية والصحة النفسية والسلامة والإحالة المنقذة للحياة. وتقوم اليونيسف بذلك عن طريق ما يلي:

- تقديم خدمات مجتمعية، بما في ذلك إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والإحالة في مواقع في جميع أنحاء السودان
- بناء قدرات العاملين في الخطوط الأمامية بما في ذلك الأخصائيون الاجتماعيون وعلماء النفس والمهنيون الطبيون بشأن الإحالات الآمنة وتدقيق السلامة والتخفيف من المخاطر
- إنشاء مساحات وزوايا آمنة مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي توفر خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي للناجيات
- إدماج خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي في الخدمات الصحية في المراكز الصحية والعيادات المتنقلة

- تقديم الإمدادات الطبية ذات الصلة، مثل مجموعات الوقاية ما بعد التعرض للفيروس للوقاية من الإصابة المحتملة بفيروس نقص المناعة البشرية
- تقديم المساعدة النقدية للنساء واليافعات المعرضات للخطر لمساعدتهن على تلبية احتياجاتهن الأساسية بما في ذلك الخدمات الطبية
- العمل مع المجتمعات المحلية لمعالجة الأعراف والممارسات الاجتماعية الضارة من خلال التغيير الاجتماعي والسلوكي. نتيجة لذلك، حشد مئات الآلاف من أفراد المجتمع لتعزيز الممارسات غير العنيفة في مجتمعاتهم المحلية
- إنشاء نوادٍ لليافعات حيث تقيم دورات للمناصرة وبناء المهارات والتمكين بشأن قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي لليافعات

> **نواصل التركيز على الوعي وتقديم ورش عمل... ونحن نهدف إلى تسخير طاقة الأطفال لإيجاد أساس قوي للمجتمع، باعتبارهم بذور المستقبل. إذا تمت تربيتهم بشكل جيد، فسيكونون هم من يعيد بناء السودان بعد الحرب. - ريان *، عاملة في الخطوط الأمامية**

وفي هذا العمل، تواصل اليونيسف وشركاؤها اتخاذ خطوات هامة لحماية المجتمعات المحلية ودعمها. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تشمل ما يلي:

- محدودية نقاط الخدمة بسبب الدمار بالنزاع والقيود المفروضة على الوصول
- نقص مقدمي الخدمات بسبب النزوح والمخاطر الشخصية والظروف الاقتصادية
- التغييرات المستمرة في جبهة النزاع وحركة الأشخاص المنتظمة التي تجبر الخدمات والاستجابة الإنسانية على الانتقال المتكرر
- يتعرض الناجون وعائلاتهم لتهديد مستمر، مما يجعلهم يخشون البحث عن الخدمات

دعوة للعمل

إن الوقت ينفد لمنع أزمة العنف الجنسي في السودان من الاستمرار في التأثير على الأطفال ولها إرث سلبي مهول ودائم.

تدعو اليونيسف جميع أطراف النزاع إلى:

احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال.

- يجب إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، على الفور
  - العنف الجنسي أثناء النزاعات جريمة حرب بموجب القانون الدولي. يمكن أن يندرج استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب تحت عدة فئات من جرائم الحرب، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري، من بين أمور أخرى
  - توجز اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حظر هذه الأعمال في حالات النزاع، وتعتبر انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقع السودان على نظام روما الأساسي في عام 2000 لكنه لم يصدق عليه بعد. وعلى هذا النحو، فإن السودان ليس دولة طرفا في المحكمة الجنائية الدولية.
  - يجب حماية مرافق الخدمات الأساسية والبنية التحتية ومقدمي الخدمات حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم
- يجب أن يكون العاملون في المجال الإنساني قادرين على تقديم المعونة والخدمات المنقذة للحياة بأمان
- يجب أن تكون العائلات قادرة على الوصول بأمان إلى الدعم الذي تحتاجه. إن الحصول على الخدمات في الوقت المناسب ينقذ الحياة، لا سيما بالنسبة للناجيات من العنف الجنسي

تدعو اليونيسف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى القيام بما يلي:

دعم الناجيات في الوصول إلى مجموعة شاملة من الخدمات

- الرعاية السريرية والدعم النفسي والاجتماعي وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الفردية للناجيات للتصدي لعواقب العنف الجنسي ودعم الشفاء
- الملاجئ الآمنة والحوالات النقدية الطارئة وغيرها من التدابير لحماية الناجين المعرضين لخطر التعرض لمزيد من الضرر
- مسارات إحالة آمنة وسرية وفعالة عبر الخدمات
- حصول الناجين من جميع أنواع العنف القائم على نوع الاجتماعي على المشورة والتمثيل القانونيين

التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال التدخلات المستهدفة مع النساء والفتيات لجعلهن أقل عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويشمل ذلك ما يلي:

- إشراك النساء والفتيات وتمكينهن ودعمهن في قيادتهن لتصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها
- إجراء عمليات تدقيق الأمان القائمة على المجتمعات المحلية وخطط الأمان
- توزيع حزم مستلزمات النساء والفتيات المراهقات تحتوي على مواد غير غذائية مستهدفة لمساعدة الفتيات والنساء على التنقل بأمان عبر المجتمع المحلي، وتعزيز صحتهن وحركتهن وحمايتهن.
- إنشاء أماكن آمنة للنساء والفتيات حيث يمكنهن الحصول بأمان وسرية على المعلومات والدعم والخدمات (مثل الخدمات النفسية الاجتماعية الجماعية وإدارة الحالات الفردية
- جعل النظم والخدمات الإنسانية آمنة وحامية ومستجيبة لاحتياجات وحقوق الفتيات والنساء
- ضمان قيام المجموعات والشركاء بالتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج المساعدة الإنسانية من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي .

منع العنف القائم على النوع الاجتماعي

- تقديم ودعم التدخلات المتعلقة بالعادات الاجتماعية والتي تعمل على تحويل المعايير والسلوكيات الضارة، وتعزيز السلوكيات الصحية والآمنة والمنصفة.
- دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات من خلال الشراكة مع المنظمات التي تبني إمكاناتهن التي تحميهن وذلك من خلال أنشطة محو الأمية المالية والربط مع فرص سبل العيش والفرص المهنية

بناء القدرات

- تعزيز القدرة على تقديم الخدمات وتدريب الموظفين والإشراف عليهم في مجالات الصحة وإدارة الحالة والدعم النفسي والاجتماعي.
- دعم الجهات الإنسانية في تطبيق المعايير الدنيا المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ
- تعزيز توفر إحصاءات موثوقة وشاملة عن العنف الجنسي، خاصة العنف المرتكب ضد الأطفال. يجب تحسين البيانات المتعلقة بهذه المسألة للاسترشاد بها في الاستجابة الإنسانية ومحاسبة الجناة.

تدعو اليونيسف الجهات المانحة إلى:

- إعطاء الأولوية للعنف القائم على نوع الاجتماعي كتدخل منقذ للحياة، لا سيما في مناطق النزاع النشط وحوله
- دعم توسيع نطاق توفير مجموعة شاملة من الخدمات للناجيات

> **" نناشد... جميع دول العالم لدعم السودان والوقوف إلى جانبنا والوقوف إلى جانب النساء السودانيات اللواتي تعرضن للاعتداء والعنف الجنسي." - أم لطفلة ناجية من العنف الجنسي تبلغ من العمر 8 سنوات.**

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

ايفا هندز، بورتسودان
ehinds@unicef.org

تِس إنغرام، عمان
tingram@unicef.org

يونيسف | لكل طفل